

غرفة الشارقة: ضمان استمرارية خدمات مجتمع الأعمال في حالات الطوارئ



«الشارقة:» الخليج

نظمت غرفة تجارة وصناعة الشارقة ممثلة بمكتب الاستراتيجية والتميز المؤسسي، ورشة عمل حول نظام إدارة والتي تهدف إلى تعزيز قدرة الغرفة على ضمان استمرارية [ISO22301 استمرارية الأعمال الاعتماد الدولي] «الأيزو تقديم الخدمات لمجتمع الأعمال في حالات الطوارئ».

وحضر الورشة محمد أحمد أمين العوضي، مدير عام غرفة تجارة وصناعة الشارقة، ومديرو الإدارات والمكاتب ورؤساء الأقسام، إلى جانب موظفي وموظفات الغرفة، واستعرضت الورشة التي قدمتها مريم أحمد آل علي مدير مكتب الاستراتيجية والتميز المؤسسي بالغرفة، ومحمود العناتي أخصائي تميز مؤسسي وتخطيط استراتيجي، آلية إعداد المتطلبات الرئيسية للنظام بالإضافة إلى الخطط لاستمرارية الأعمال، من خلال تحديد السيناريوهات المحتملة

والمخاطر التي قد تمر بها المؤسسات وتؤدي إلى انقطاع تقديم خدماتها

التميز المؤسسي

وأكد محمد أحمد أمين العوضي، أن هذه الورشة تأتي في إطار استراتيجية «غرفة الشارقة» وخططها لمواجهة التحديات المستقبلية، وضمان جاهزيتها واستمرارية تقديم الخدمات لمجتمع الأعمال في الإمارة على أكمل وجه في حالات الطوارئ والأزمات، انطلاقاً من سعي الغرفة لتعزيز منظومة التميز المؤسسي، واعتماد أسلوب عملي لتطوير مستويات الأداء، بجانب تصميم منهجيات عمل تسهم في تحقيق الأهداف والنتائج المنشودة، والاستمرار في التحسين وفق أرقى المستويات العالمية، مشيراً إلى أن أهمية هذه الورشة تأتي من تطوير الأداء الوظيفي للموظفين على اختلاف مستوياتهم ومن ثم تحقيق الأهداف الاستراتيجية بأفضل أداء مؤسسي يركز على كوادر بشرية وطنية ذات كفاءات وخبرات تسهم في تطوير العمل بجودة وتميز

تحقيق الأهداف

من جانبها أوضحت مريم أحمد آل علي، أن تطبيق معايير نظام إدارة استمرارية الأعمال يعزز قدرة الغرفة على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص في الإمارة، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لها في مجال تطوير الأداء والارتقاء بمستوى تقديم الخدمات وضمان استمراريته في جميع الأوقات، مشيرة إلى أن الورشة قدمت للمشاركين نظرة شاملة حول كيفية ترتيب أولوية الخدمات المقدمة خلال فترة الأزمات، وتنفيذ العمليات وتحقيق رضا الجهات ذات العلاقة، ومن ثم الخروج بالأنشطة والمتطلبات اللازمة لمواجهة التحديات وتقليل التكاليف التشغيلية الناجمة عنها

وطرحت الورشة السيناريوهات التي يتم أخذها بعين الاعتبار في حالات الطوارئ، وتابعت مع الموظفين كيفية تعاملهم العملي معها، وتم اختبار إجراءات العمل والوثائق والأدوات، ومدى ملاءمتها للتعامل مع السيناريوهات المختلفة، كما سلطت الضوء على أنواع التأثيرات التي تتم دراستها عند تقييم آثار تعطل الأنشطة، سواء كانت مالية أو قانونية أو رضا المتعاملين أو التأثير في السمعة والمستويين التشغيلي والاستراتيجي، كما تعرف المشاركون إلى آلية وأنواع خطط استمرارية الأعمال وأهم النماذج الناجحة المطبقة محلياً وعالمياً، وتم بعدها تحديد وتسجيل اقتراحات التحسين والتطوير